

وحين يتحدث ابن مالك عن النسب إلى الجزء الثاني من المركب
الإضافي فيقول:

٨٧١- إضافة مبدوءة بـ"ابن" أو "أب"

أو ماله التعريف بالثاني وجب

يقول الأشموني بعد شرحه والتعليق عليه، كان الأحسن أن يقول:

إضافة من الكنى أو اشتهر

مضافها غلبه كابن عمر^(١)

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

٩٨٤- كذا ذا وجهين نجا الفعول من

ذى الواو ولا م جمع أو فرد يعن

في كلامه ثلاثة أمور: أحدها التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في
الوجهين، وليس كذلك:

ثانيها: ظاهرة أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس
كذلك وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

ورجح الإعلال في الجمع وفي

مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن
لا يكون من باب قوى، فلو بني من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل
بمفعول من القوة وقد تقدم. فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب
لفرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن

يعن جمعاً فهو بالعكس يعن^(٢)

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ١٩١.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٣٢٧.